

الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية ودورها في تحفيز الاستثمار بالجزائر في ظل القانون 22-18
المتعلق بالاستثمار.

Tax and Quasi-tax Privileges and their Role in Stimulating Investment in Algeria under Law 22-18 Related to Investment.

أ.م.م سمية¹، أ.د. عبد القادر جلال²

¹ جامعة الجزائر 3، (الجزائر) mimoune.soumia@univ-alger3.dz

² المركز الجامعي تيبازة، (الجزائر) abdelkader_djellal@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2025/11/25

تاريخ الاستلام: 2025/11/02

ملخص:

يهدف هذا المقال الى القاء الضوء على العلاقة بين النظام الجبائي وشبه الجبائي والسياسات المعتمدة لتحفيز الاستثمار في الجزائر، وتحليل مدى فعالية الامتيازات الضريبية التي وردت ضمن احكام القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة الى إعطاء قراءة أولية لمدى استجابة هذا القانون لمتطلبات بيئة الاعمال الجزائرية وفق مسارات الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، وهذا بالنظر الى النصوص القانونية السابقة المتعلقة بالاستثمار.

توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الجبائية المنصوص عليها في القانون 22-18 ساهمت بشكل واضح نسبيا في تحسين البيئة الاستثمارية والرفع من مستويات جاذبيتها، وهذا من خلال تبسيط الإجراءات ومنح إعفاءات محددة للقطاعات ذات الأولوية. كما خلصت النتائج إلى أن فعالية هذه الامتيازات تبقى رهينة بتحسين آليات الرقابة والشفافية والحد من التعقيدات الإدارية التي تقلص من الأثر الإيجابي للدعم الجبائي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، السياسات العمومية، النظام الجبائي، بيئة الاعمال.

تصنيف JEL: E22، H50، H20، O10.

Abstract:

This article aims to shed light on the relationship between the tax and para-fiscal system and the policies adopted to stimulate investment in Algeria. It analyzes the effectiveness of the tax incentives introduced by the provisions of Law 22-18 on investment in attracting both domestic and foreign capital. Additionally, it provides a preliminary assessment of the extent to which this law responds to the requirements of the Algerian business environment within the framework of the adopted economic reform pathways, considering previous legal texts related to investment.

The study found that the tax reforms stipulated in Law 22-18 contributed relatively clearly to improving the investment climate and enhancing its attractiveness levels through simplified procedures and specific exemptions for priority sectors. However, the results also concluded that the effectiveness of these incentives remains contingent upon improving monitoring mechanisms, transparency, and reducing administrative complexities that diminish the positive impact of tax support.

Keywords: Investment, Public Policies, Fiscal system, Business Climate.

Jel Classification Codes: E22, H50, H20, O10.

1. مقدمة:

تعد السياسة الجبائية أداة محورية في يد الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحفيزه عبر منظومة متكاملة من الضرائب والرسوم والحوافز، إذ تسمح بصياغة منظومة استقطاب قادرة على تغيير سلوك المستثمرين وتوجيههم نحو قطاعات ومناطق ذات أولوية بما يحقق أهداف التنمية الشاملة. في هذا السياق، تحتل الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية مكانة مركزية في استراتيجيات جذب الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية، لأنها تخفض تكلفة الاستثمار والمخاطر المرتبطة به، وتسرع استرداد رأس المال، وتحسّن العائد المتوقع، لا سيما في الاقتصاديات التي تشهد مراحل انتقالية نحو تنويع مصادر النمو. وانطلاقاً من هذا الإدراك، أقرت الجزائر القانون 22-18 المؤرخ في 2022/07/24، والذي يحدد القواعد المنظمة للاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة

الاقتصادية الانتاجية، مع إقرار مجموعة من المبادئ المعزز لمنظومة التحفيز مثل حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين والشفافية عبر الرقمنة.

2. الإطار العام للدراسة:

1.2 أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا الموضوع من زوايا متعددة مترابطة. أولاً، تواجه الجزائر ضرورة ملحة لتنويع مصادر الدخل والتخلص التدريجي من التبعية للمحروقات، وهي أولوية استراتيجية يتطلب تحقيقها العمل على تعبئة الاستثمارات الخاصة (وطنية وأجنبية) باتجاه أنشطة إنتاجية وخدمائية عالية القيمة، بما يعزز الاستقرار الكلي ويخفف الهشاشة المالية للدولة تجاه تقلبات أسواق الطاقة. ثانياً، للاستثمار دور محوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل وتحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، حيث تشير الدراسات على أن تحفيز الاستثمار عبر حوافز جبائية مدروسة يُعد رافعة أساسية لرفع وتيرة النمو وتكثيف النسيج المقاولاتي وترقية القيمة المضافة. ثالثاً، رغم الجهود التشريعية والمؤسسية، ما تزال بيئة الاستثمار في الجزائر تواجه تحديات وعوائق عملية تعيق الاستفادة الكاملة من الامتيازات المقررة، ومنها جوانب بيروقراطية وتمويلية ومؤسسية تؤثر في ترتيب الجزائر من حيث تنافسية مناخ الأعمال، ما يجعل تقييم فعالية الحوافز الجبائية في ظل القانون 22-18 أمراً ضرورياً لتوجيه الإصلاح نحو مكامن الخلل. إن تجميع هاته العناصر يؤكد أن قياس الأثر الفعلي للامتيازات الجبائية وشبه الجبائية ليس غاية معرفية فحسب، بل هو مدخل لتصحيح السياسات وتجويد الأدوات وتفعيل مزايا القانون بما يترجم إلى استثمارات منتجة ومستدامة.

2.2 إشكالية البحث:

تأسيساً على ما سبق، تتحدد الإشكالية الرئيسة في السؤال التالي: ما مدى فعالية الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية المقررة في القانون 22-18 في تحفيز الاستثمار بالجزائر وتحسين جاذبية بيئة الأعمال؟ والأسئلة الفرعية التالية:

— ما هي الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي جاء بها القانون 22-18 من حيث نطاقها وآلياتها والمستفيدين منها؟

— ما هي الأنظمة التحفيزية المعتمدة وآليات تطبيقها وما حدودها العملية؟

— ما هي التحديات التي تواجه فعالية هذه الامتيازات على المستوى المؤسسي والتمويلي والإجرائي؟

3.2 أهداف الدراسة:

— التعريف بالإطار القانوني للاستثمار وفق القانون 22-18، مع إبراز مبادئه وضماناته ومقتضياته التنظيمية.

— تحليل منظومة الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية المقررة، ومقارنتها بمقتضيات الجذب والاستدامة.

— تقييم فعالية النظام التحفيزي الجبائي في توجيه قرارات الاستثمار وفي رفع جاذبية مناخ الأعمال ضمن القيود المؤسسية القائمة.

— تقديم توصيات عملية لتحسين فعالية الامتيازات وتدعيم الإصلاحات الرقابية والمؤسسية المساندة للاستثمار.

4.2 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تفكيك النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالقانون 22-18 وقراءتها في ضوء أهداف السياسة الاستثمارية، مع تحليل الأدلة المتاحة حول بيئة الأعمال والتحديات التطبيقية، بما يسمح ببلورة تقدير لمدى اتساق تصميم الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية مع متطلبات الجاذبية والاستدامة، واقتراح مخرج إصلاحية عملية قابلة للتنفيذ ضمن الإطار المؤسسي القائم.

3. الإطار المفاهيمي والقانوني للامتيازات الجبائية في القانون 22-18:

1.3 المفاهيم الأساسية

1.1.3 تعريف الاستثمار:

لغويا عرف ابن منظور (بن هلال وأسيخ، 2006) في معجم لسان العرب الإستثمار على أنه مشتق من الثمر، وأثمر الشجر أي خرج ثمره، أثمر الرجل أي كثر ماله، والثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب والفضة، وثمر ماله بمعنى نماءه، أي استخدام المال وتشغيله فيكثر وينمو بمرور الوقت.

ويعرف حسب المفهوم الاقتصادي على أنه التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية مستقبلا. (جمعي، 2024)

ويعرف الاستثمار في ضوء القانون 22-18 ككل عملية لإنشاء مشروع جديد أو توسيع قدرات قائمة أو إعادة تأهيل أصول ونشاطات بغرض رفع الكفاءة والإنتاجية، ويغطي ذلك مراحل الإنشاء والتجهيز والتشغيل في أنشطة إنتاج السلع والخدمات وفق أولويات التنمية الوطنية.

2.1.3 مفهوم الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية:

بالاستثمار

الامتيازات الجبائية: يقصد بها "الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الموجهة لتقليل عبء الضرائب على المستثمر، مثل الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات أو الرسم على النشاط المهني خلال فترات محددة، وكذا الإعفاء من حقوق التسجيل لبعض العقود المرتبطة بالاستثمار" (زهية، 2018)، وهي أدوات مصممة لتخفيض التكلفة الصافية للمشروع وتحسين مردوديته .

وتعرف على أنها "تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات الطابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة" (مراد، 1996).

الامتيازات شبه الجبائية: تشمل الإعفاءات أو التخفيضات من الرسوم والحقوق غير الضريبية بالمعنى الضيق، وعلى رأسها الإعفاء من الحقوق الجمركية على التجهيزات والسلع والخدمات الداخلة مباشرة في الإنجاز، والإعفاء من مبالغ الأملاك الوطنية المتعلقة بحق الامتياز للعقار الاقتصادي، بما ينعكس مباشرة على تكاليف الاقتناء والتجهيز والتهيئة خلال مرحلة الإنشاء. تهدف هذه الامتيازات إلى تحفيز توجيه الاستثمار نحو قطاعات ومناطق محددة وتحسين جاذبية بيئة الأعمال عبر تقليص المخاطر والتكاليف الأولية، بما يرفع احتمالية اتخاذ قرار الاستثمار وتسريعه.

2.3 المبادئ والضمانات الأساسية الواردة في قانون الاستثمار:

1.2.3. المبادئ العامة:

- حرية الاستثمار والمساواة: ارست المادة 03 من القانون 22-18 مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز بين المستثمرين، مع تكريس المساواة في الولوج إلى الامتيازات وفق معايير موضوعية محددة بالقانون ونصوصه التطبيقية، بما يعزز الحياد التنظيمي، وضمان المنافسة التي تم ترسيخ مبادئها في هيكل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ضمن احكام الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم. ويقصد بمبدأ الحرية أن لكل مستثمر، مهما كانت طبيعته، حرية اختيار استثماره شرط أن يكون ذلك في إطار احترام أحكام القانون والتشريعات المعمول بها في هذا المجال (بن شهيدة، حمداني، 2022). ويهدف القانون من خلال مبدأ المساواة إلى محاربة كل أشكال التمييز بين أصحاب المشاريع المحليين منهم والأجانب، الوطنيين المقيمين وغير المقيمين، طبيعيين كانوا أو معنويين، لتحسين مناخ الإستثمار وتشجيع كل الاستثمارات بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حساني، 2017)

- الشفافية والرقمنة: اعتمدت المنظومة مبدأ الشفافية عبر رقمنة المسارات، من خلال المنصة الرقمية للمستثمر التي توفر المعلومات والإجراءات وتزيل الطابع المادي عن المعاملات، بما يحسن من تتبع الملفات ويقلص عدم اليقين الإجرائي وهو ما ورد في مضمون احكام المادة 03 من قانون الاستثمار.

2.2.3. ضمانات الاستثمار:

- الثبات التشريعي والتعويض: يقر الإطار ضمانات للثبات التشريعي خلال فترات الاستفادة من المزايا، مع إمكان التعويض في حال ترتب عن تغيير القواعد ضرر للمستثمر ضمن شروط محددة، ما يدعم اليقين ويحد مخاطر التغيرات غير المتوقعة.

- تحويل رؤوس الأموال والأرباح: يُضمن للمستثمر الأجنبي تحويل رأس المال والأرباح وأتعاب الخدمات بالعملة القابلة للتحويل وفق التنظيم الساري، وهو عنصر جوهري لجاذبية الاستثمارات الخارجية (قانون 18-22، م 8).

- الحماية من نزع الملكية والتسخير الإداري: يحظر نزع الملكية أو التسخير إلا للمنفعة العامة وبإجراءات قانونية وتعويض عادل ومنصف، ما يقلل المخاطر السيادية على الأصول (قانون 18-22، م 10).

- الحماية القضائية والتحكيم: يتيح النظام مسارات تسوية المنازعات عبر القضاء الوطني وآليات بديلة كالتوفيق والتحكيم ضمن الأطر المنظمة، بما يوفر سبيلاً فعالاً لحسم النزاعات الاستثمارية. (قانون 22-18، م 12).

3.3. الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في قانون الاستثمار:

1.3.3. نظام القطاعات ذات الأولوية: يستهدف هذا النظام المشاريع في قطاعات تعد رافعة لنمو القيمة المضافة والابتكار والتشغيل، وتشمل المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والمتجددة، واقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وفق قوائم مضبوطة تنظيمياً. وللاستفادة من الأنظمة التحفيزية وفق مسارات الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، يتعين أن يزاو المشروع نشاطاً يدخل ضمن هذه القطاعات وأن يستوفي الشروط الإجرائية والتسجيل لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وتحول هذه الوضعية الانتفاع بمزايا موجهة لمرحلة الإنجاز ثم الاستغلال بحسب طبيعة النشاط وأثره (قانون 18-22، م 26).

2.3.3. نظام المناطق ذات الأهمية الخاصة (قانون 18-22، م 28): يُمنح هذا النظام للمشاريع المقامة في أقاليم تُوليها الدولة أولوية تنموية، مثل الهضاب العليا والجنوب، والجنوب الكبير، وكذلك المواقع

بالاستثمار

التي تتطلب مرافقة خاصة لاعتبارات اجتماعية أو بنوية أو ذات موارد طبيعية قابلة للثمين، وذلك بقصد تقليص الفوارق الإقليمية وتحفيز تمركز استثمارات مولدة للثروة والتشغيل في هذه الجهات. يوفر هذا النظام امتيازات إضافية وتمديدات زمنية في الإعفاءات مقارنة بالنظام القطاعي، كتفضيلات في الضرائب والرسوم خلال الاستغلال، لتعديل تكلفة بعد موقع الاستثمار وتعويض نقص البنى التحتية النسبية.

3.3.3. نظام الاستثمارات المهيكلة: نصت المادة 30 على أنه يخص هذا النظام المشاريع ذات القدرة العالية على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والرفع من جاذبية الإقليم ودفع النشاط الاقتصادي نحو تنمية مستدامة، وفق معايير تأهيل تصدر تنظيمياً. تُمنح الامتيازات هنا على أساس تقييمي عبر اتفاقية استثمار تحدد التزامات الطرفين ومدة وشروط المزايا، وتُدار المزايا ضمن حافظة تُشرف عليها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ويتابع تنفيذها رقمياً عبر المنصة لضمان الشفافية والمردودية.

4.3. الإطار المؤسسي الوارد بقانون الاستثمار:

1.4.3. المجلس الوطني للاستثمار (CNI): يمثل هيئة عليا تُعنى باقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها، ويعد بهذا الصدد تقريراً تقييمياً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية (قانون 22-18، م 17)، وهو بهذا المفهوم هيئة مستقلة عن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار يرسم لها الإستراتيجية الوطنية للاستثمار ويراقب ويتابع ويقيم عملها.

2.4.3. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI): رسم قانون الاستثمار الوكالة كجهة مرمّجة ومرافقة للمستثمرين، تدير الشباك الوحيد اللامركزي وتنسق بين الإدارات، وتشغل المنصة الرقمية للمستثمر، وتُسجّل المشاريع وتُقيّم أهليتها للأنظمة التحفيزية، وتتابع تنفيذ المزايا وضمان احترام الالتزامات الاستثمارية. تُعد المنصة الرقمية أداة مركزية لإزالة الطابع المادي، تمكين الإيداع الإلكتروني للملفات، تتبع المراحل، والحصول على القرارات والإشعارات في آجال مضبوطة حسب المادة 17.

3.4.3. اللجنة العليا الوطنية للطعون: تنص المادة 11 من القانون 22-18، على تشكيل هاته اللجنة كآلية ضمان مؤسسي للنظر في تظلمات المستثمرين بخصوص قرارات منح أو سحب المزايا أو أي نزاع مرتبط بتطبيق الأنظمة التحفيزية، وتعمل وفق إجراءات مضبوطة تُتيح مراجعة القرارات وضمان حقوق الدفاع وتسوية الإشكالات دون إطالة.

بهذا البناء المفاهيمي والقانوني، تتحدد معالم منظومة التحفيز الجبائي في الجزائر وفق القانون 22-18 عبر مفاهيم دقيقة، ومبادئ وضمانات صلبة، وأنظمة امتياز متميزة، وإطار مؤسسي ورقمي داعم، بما يوفر أساساً عملياً لتقييم الفعالية والأثر على قرارات الاستثمار وتوزيع المشاريع قطاعياً وإقليمياً.

4. منظومة الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية:

1.4 الامتيازات بعنوان مرحلة الإنجاز: وتتضمن عدة إعفاءات جمركية وضريبية وعقارية

1.1.4. الإعفاءات الجمركية:

- الإعفاء الكامل: تمنح الاستثمارات المسجلة إعفاءً كاملاً من الحقوق الجمركية على السلع والتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، وهو ما يخفّض كلفة الاستثمار الأولية وييسر اقتناء المعدات ذات التقنية العالية غير المتاحة محلياً (قانون 22-18 ، م 27، 29، 31).

- تعريف جمركية مخفضة: تطبق تعريف جمركية مخفضة بنسبة 5% على بعض التجهيزات المستوردة غير المصنعة محلياً عندما لا يشملها الإعفاء الكلي، لتقليل كلفة الاقتناء مع المحافظة على تحفيز الإنتاج المحلي عند توفره.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: تستفيد السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً، والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار، من إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة خلال فترة الإنجاز، ما يخفّض عبء السيولة على المقاولات ويعجّل وتيرة التركيب والتهيئة (قانون 22-18 ، م 27، 29، 31).

2.1.4. الإعفاءات الضريبية والعقارية:

- الإعفاء من حقوق التسجيل: تُعفى العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية من حقوق التسجيل، لتشجيع هيكلة التمويل ورفع القدرة على تعبئة الموارد الذاتية.

- الإعفاء من حق نقل الملكية بعوض: تُعفى المقتنيات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار من دفع حق نقل الملكية بعوض، ما يخفف كلفة الولوج إلى العقار الاقتصادي وييسر التسوية القانونية لحيازة الأصول.

- الإعفاء من الرسم على الإشهار العقاري: تُعفى جميع العقود والأعمال المرتبطة بالمشروع الاستثماري من الرسم على الإشهار العقاري خلال مرحلة الإنجاز، بما يقلص التكاليف الجانبية.

- الإعفاء من الرسم العقاري: تستفيد الملكيات العقارية في إطار الاستثمار من إعفاء مدته 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الحيازة القانونية، وهو امتياز يوازن عبء الاحتفاظ بالأرض خلال فترة ما قبل التشغيل.

3.1.4. التسهيلات العقارية:

بالاستثمار

- نظام الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل: يُمنح العقار الاقتصادي من أملاك الدولة الخاصة بصيغة امتياز بالتراضي لفائدة المستثمر، مع قابلية تحويله إلى تنازل إذا استوفى المشروع شروط الإنجاز ضمن الآجال والقواعد المحددة، ما يرفع يقين الملكية ويشجع الاستثمار طويل الأجل.

- التنازل بالدينار الرمزي للاستثمارات المهيكلية: بالنسبة للمشاريع المصنفة مهيكلية ذات أثر كبير على خلق الثروة والتشغيل وجاذبية الإقليم، يمكن تقرير صيغ تفضيلية في التنازل على العقار، بما في ذلك التنازل الرمزي وفق ما يحدده التنظيم واتفاقية الاستثمار .

- مدة الإنجاز والتمديد: تحدد آجال الإنجاز في شهادة التسجيل عادة بين ثلاث إلى خمس سنوات وفق خصوصيات المشروع، مع إمكانية التمديد 12 شهراً إذا تجاوز تقدم الإنجاز 20%، وتمديد استثنائي 12 شهراً إضافياً إذا تجاوز 50%، مع وجوب تقديم الطلب ضمن الآجال المحددة تنظيمياً .

2.4. الامتيازات بعنوان مرحلة الاستغلال: وتضمنت بدورها مجموعة من الإعفاءات نذكر منها:

1.2.4. الإعفاءات من الضريبة على الأرباح:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات: يمنح للمشاريع المؤهلة إعفاء من ضريبة أرباح الشركات خلال مدة ترتبط بالنظام التحفيزي المعتمد والقطاع والموقع، ما يحسن التدفقات النقدية في السنوات الأولى للنشاط ويعزز إمكانات إعادة الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني: يمنح إعفاء موازٍ من الرسم على النشاط المهني للفترة نفسها، لتخفيف العبء الضريبي الكلي على رقم الأعمال وتشجيع توسيع النشاط.

2.2.4. الفترات الزمنية للإعفاء حسب الأنظمة:

- نظام القطاعات ذات الأولوية: تُمنح الإعفاءات بعنوان الاستغلال لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع الفعلي في النشاط، بالنظر إلى أولوية القطاعات وقدرتها على خلق قيمة مضافة ونقل تكنولوجيا.

- نظام المناطق: بالنسبة لمناطق الهضاب العليا فتستفيد الاستثمارات بها من إعفاء لمدة خمس سنوات، وذلك بهدف معالجة الفوارق المتعلقة بالمنطقة وتحسين جاذبية المواقع ذات البنى التحتية المتوسطة، أما بالنسبة للجنوب والجنوب الكبير فتستفيد الاستثمارات بها من إعفاء لمدة عشر سنوات، لتعويض التكاليف اللوجستية والبنوية وتخفيف التركز الاستثماري في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية.

- نظام الاستثمارات المهيكلة: تُمنح إعفاءات تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات تبعاً لأهمية المشروع وفق معايير التأهيل والأثر المتوقع، ويُحدد ذلك باتفاقية الاستثمار.

3.4 الامتيازات الخاصة بفئات معينة:

المؤسسات الناشئة: تستفيد من إعفاءات جبائية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتמיד وفق شروط محددة، إضافة إلى تخفيضات وتسهيلات إجرائية لدعم الابتكار والتحول الرقمي وتطوير النماذج الاقتصادية الجديدة. كما تشير الأدبيات إلى دور المؤسسات الضريبية الداعمة في تخفيف الأعباء وتحسين بيئة نمو الشركات الناشئة.

المقاول الذاتي: يقر إطار خاص يمنح إعفاءات جبائية وشبه جبائية مبسطة، ويوفر إمكانية الإخضاع للنظام الجزائي الموحد، الذي يوحد عدة ضرائب ضمن ضريبة مبسطة على رقم الأعمال بمعدلات ملائمة لطبيعة النشاط وحجم المعاملات، ما يسهل الاندماج الضريبي والانتقال من القطاع غير الرسمي.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تستفيد من برامج وهيئات مساندة مثل أجهزة دعم المقاولات التي توفر امتيازات مالية وغير مالية، وتسهيلات في الولوج إلى التمويل، ومرافقة تقنية وإدارية، بما يعزز استدامة المشاريع ونسب بقائها في السوق.

الجدول 1: مقارنة الامتيازات حسب الأنظمة:

نوع الامتياز	نظام القطاعات	نظام المناطق (الهضاب)	نظام المناطق (الجنوب)	الاستثمارات المهيكلة
الإعفاء الجمركي	نعم	نعم	نعم	نعم
الإعفاء من TVA	نعم	نعم	نعم	نعم
الإعفاء من حقوق التسجيل	نعم	نعم	نعم	نعم
الرسم العقاري	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
IBS + TAP	3 - 5 سنوات	5 سنوات	10 سنوات	5 - 10 سنوات

المصدر: جدول من إنجاز الباحثين باستغلال المعطيات المذكورة أعلاه.

يوضح الجدول فلسفة تدرج الامتيازات وفق طبيعة المشروع وموقعه والأثر المتوقع، حيث يمنح النظام القطاعي مزايا أساسية مقيدة زمنياً، بينما يمنح نظام المناطق امتيازات أطول لتعويض تكاليف الموقع، ويتيح نظام الاستثمارات المهيكلة مرونة تفاوضية لربط المزايا بحجم الأثر الاقتصادي والاجتماعي وفق اتفاقيات استثمار.

بالاستثمار

كما يُلاحظ أن استثمارات التوسعة وإعادة التأهيل تستفيد من مزايا مرحلة الاستغلال بحساب نسبة الاستثمارات الجديدة ضمن الكتلة الإجمالية، ما يخلق حافزاً لتحديث القاعدة الرأسمالية ورفع الإنتاجية دون الاقتصار على مشاريع الإنشاء الجديدة فقط.

5.4 ضوابط الاستفادة من الامتيازات: تشمل ما يلي:

التسجيل المسبق: يشترط للاستفادة من المزايا أن يخضع الاستثمار للتسجيل لدى الشبايك الوحيدة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار قبل الانطلاق في الإنجاز، ويثبت ذلك بشهادة تسجيل تتضمن الآجال والتصنيف النظامي.

آجال الإنجاز والرقابة: يُراقب احترام الآجال ونسب التقدم، وتُفقد إمكانات التمديد إذا تم الدخول الجزئي في الاستغلال مع الاستفادة من مزايا هذه المرحلة، ما يحفز التخطيط المحلي المحكم ويمنع إساءة استخدام الامتيازات.

هيكلية الاتفاقيات: تحدد اتفاقيات الاستثمار، خاصة للاستثمارات المهيكلة، حافضة مزايا والتزامات المستثمر، بما في ذلك مستويات التشغيل والاستثمار والاندماج المحلي وآجال الإنجاز. بهذه المنظومة، يوازن القانون 22-18 بين تخفيض كلفة الدخول عبر إعفاءات الإنجاز وتيسير الانطلاقة التشغيلية عبر إعفاءات الاستغلال، مع توجيه ذكي للامتيازات بحسب القطاع والموقع وحجم الأثر، وتعزيز الانضباط والشفافية بالمنصة الرقمية والرقابة المؤسسية، بما يرفع مردودية الحوافز ويحد من التسريبات ويُحسن اتخاذ القرار الاستثماري.

5. تقييم الفعالية والتحديات:

1.5. تقييم فعالية الامتيازات الجبائية:

1.1.5. المؤشرات الإيجابية: من بين المؤشرات الإيجابية لفعالية الامتيازات الجبائية نذكر:

التنوع في الأنظمة التحفيزية: يوفر القانون 22-18 ثلاثة أنظمة تحفيزية متميزة هي نظام القطاعات ذات الأولوية، ونظام المناطق ذات الأهمية الخاصة، ونظام الاستثمارات المهيكلة، بما يغطي طيفاً واسعاً من أنواع الاستثمارات حسب القطاع والموقع وحجم الأثر، ويعزز قدرة صانع السياسات على توجيه رؤوس الأموال نحو أهداف التنمية المحددة.

— شمولية الامتيازات: تمتد المزايا الجبائية وشبه الجبائية لتغطي مرحلتين حاسمتين في دورة المشروع، هما مرحلة الإنجاز عبر إعفاءات جمركية و TVA وحقوق التسجيل والعقار، ومرحلة الاستغلال عبر إعفاءات IBS و TAP ممدد متفاوتة، ما يسهّل الدخول ويعزز الاستدامة التشغيلية في السنوات الأولى للنشاط.

— ركّز القانون على مبادئ و ضمانات للمستثمر تشمل حرية الاستثمار، المساواة، الثبات التشريعي، وضمان تحويل رؤوس الأموال، مع استحداث لجنة عليا للطعون وتحسين مسارات التسوية، مما يعزز اليقين ويخفّض المخاطر القانونية.

— الرقمنة: أطلقت المنصة الرقمية للمستثمر بإشراف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لإزالة الطابع المادي عن الإجراءات وتوفير المعلومات وتبادلها بين الهيئات في الزمن الحقيقي، حيث ساهمت في:

○ تبسيط الإجراءات: أزالّت المنصة الرقمية الطابع المادي عن مسارات الترخيص والتسجيل ومنح العقار الاقتصادي، وأتاحت الإيداع والمتابعة الإلكترونية، ما خفّض الوقت والتكاليف وأزال بعض حلقات الوساطة.

○ الشفافية: مكّنت الرقمنة من تتبّع الملفات عن بعد وتبادل البيانات بين الإدارات في الزمن الحقيقي، وهو ما يعزّز وضوح المسارات ويحد من الغموض الإجرائي ويُسهل الرقابة اللاحقة.

○ تقليص الآجال: وثّقت دراسات أكاديمية دور المنصة في تسريع معالجة الملفات بفضل الربط البيني وتوحيد القنوات والتوثيق الرقمي، ما ينعكس على سرعة الدخول في الإنجاز والاستغلال.

2.1.5. النتائج الكمية والنوعية:

— تحسن تدفقات الاستثمار: تشير الإحصائيات الحديثة إلى تحسن منظور الاستثمارات المحلية والأجنبية في ضوء تطبيق القانون الجديد وآلياته، مع إبراز دور الحوافز في رفع جاذبية البيئة الاستثمارية تدريجياً ضمن إطار الإصلاح المؤسسي. حيث يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول الاستثمار العالمي لسنة 2025، إلى إرتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر إلى 1.43 مليار دولار في 2024، بزيادة 18% عن عام 2023، ويعزى ذلك إلى الإصلاحات التشريعية التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد والإصرار على تنويع الاقتصاد بعيداً عن المحروقات، إضافة إلى تحسين البنية التحتية وتطوير المنصة الرقمية للمستثمر. (AAPI, 2025). كما انعكست هذه الإمتيازات على عملية توزيع الإستثمارات حسب المصدر ، بين ماهو محلي وماهو أجنبي ، إذ استحوذ الاستثمار المحلي

الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية ودورها في تحفيز الاستثمار بالجزائر في ظل القانون 22-18 المتعلق

بالاستثمار

على أكثر من (90%) من مجموع الاستثمارات المسجلة ، مايعني أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية ليس بالسهل إلى حد الآن (سلحاني، 2023).

— استقطاب القطاعات الاستراتيجية: تفيد الدراسات بتركيز متزايد على القطاعات ذات الأولوية كالصناعة، بفعل تصميم الأنظمة التحفيزية وتوجيه الامتيازات نحو أنشطة أعلى قيمة مضافة. الجدول التالي المتعلق بتوزيع المشاريع المسجلة وفقا لقطاعات النشاط خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2022 إلى أكتوبر 2023 يبين توجه المستثمرين نحو قطاع الصناعة كقطاع ذو أولوية عالية:

الجدول 2: توزيع المشاريع المسجلة وفقا لقطاعات النشاط خلال الفترة نوفمبر 2022 - أكتوبر 2023

الرقم	القطاع	عدد المشاريع	%
1	الصناعة	2092	49.89
2	البناء والأشغال العمومية والري	669	15.96
3	النقل	624	14.88
4	الفلاحة	294	7.01
5	الخدمات	232	5.53
6	السياحة	146	3.48
7	الصحة	136	3.24
المجموع		4193	100

المصدر: د. محمد جمعي، 2023، ص228

— خلق مناصب الشغل وتطوير المناطق: تربط النظريات بين الامتيازات الجبائية والنتائج الاجتماعية عبر دعم الاستثمار المنتج في المناطق ذات الأهمية الخاصة، ما يسهم في خلق وظائف جديدة وتقليص الفوارق الإقليمية عند اقتترانه بتحسين البنية التحتية.

الجدول 3: توزيع المشاريع المسجلة وفقا للمناطق النشاط خلال الفترة نوفمبر 2022 - أكتوبر 2023

الرقم	المنطقة	عدد المشاريع	مناصب الشغل المستحدثة
1	الشمال	2138	62433
2	المضاب العليا	1234	29505
3	الجنوب	821	13029
المجموع		4193	104967

المصدر: د. محمد جمعي، 2023، ص228

يبين الجدول أعلاه أن توزيع المشاريع لا يزال مهيمناً بمنطقة الشمال بأكثر من 50% ، بينما تتوزع باقي المشاريع بين الهضاب العليا والجنوب، مع أفضلية واضحة لمنطقة الهضاب العليا. كما أن توزيع مناصب الشغل المستحدثة يخضع بدوره لنفس توزيع المشاريع، لكن بالمقارنة مع إحصائيات سابقة، يلاحظ توجه المستثمرين نحو الجنوب والهضاب العليا بوتيرة أكبر، نظراً لما يقره هذا القانون من امتيازات وتخفيضات خاصة لهاته المناطق.

3.5 المعوقات والتحديات ونقاط الضعف:

1.3.5 المعوقات: من بين المعوقات التي تعرقل الاستثمارات بالجزائر نذكر:

• **المعوقات الإدارية والبيروقراطية:** رغم الإصلاحات، ما تزال بعض المسارات الإدارية معقدة ومتعددة المتدخلين، خاصة فيما يتعلق بمواءمة رخص التهيئة والبيئة والربط بالشبكات. بالإضافة إلى بطء معالجة الملفات حيث تبرز اختناقات على المستوى المحلي في دراسة الملفات وتنسيق الآراء القطاعية، وهو ما قد يُضعف مردود الامتيازات على قرارات الاستثمار إذا طال زمن الانتظار.

• **المعوقات القانونية والتشريعية:** مثل غموض بعض الأحكام حيث توجد أحكام تتطلب مزيداً من التوضيح في التطبيق العملي، خاصة ما يتصل بتصنيف الأنشطة والملاءمة مع أنظمة خاصة أو قطاعات حدودية، ما قد يؤدي إلى تباين في القرارات. كما يعتبر التهرب الضريبي واستمرار مظاهر التهرب والاقتصاد غير الرسمي الذي يقلل من عدالة المنافسة ويشوّه أثر الامتيازات على الفاعلين الملتزمين، ويستدعي تقوية الرقابة الجبائية.

• **المعوقات الاقتصادية والبنوية:** إن ضعف البنية التحتية التي لا تزال بعض المناطق، خصوصاً في الجنوب والجنوب الكبير، تعاني محدودية في اللوجستيات والربط بالشبكات، ما يرفع تكاليف الاستثمار ويحد من الاستفادة الكاملة من الامتيازات. بالإضافة إلى ذلك نجد صعوبة التمويل البنكي حيث تشدد معايير الائتمان وبُطء دراسة ملفات القروض الاستثمارية والتشغيلية يحدّان من قابلية المشاريع للانطلاق حتى مع توفر امتيازات جبائية، ويستلزم ذلك أدوات تمويل تكميلي وضمانات. كما تمثل مشكلة العقار الاقتصادي والنقص النسبي في العقار الجهمز والتأخر في تهيئة المناطق الصناعية يؤثر في سرعة تعبئة المشاريع ويفرض تكاليف تهيئة إضافية على المستثمر. فضلاً عن ذلك فالارتباط بالمحروقات وحساسية الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط تؤثر في السيولة والتوقعات قد ينعكس على خطط الاستثمار الخاصة ويستلزم تسريع تنويع القاعدة الإنتاجية.

1.3.5 التحديات ونقاط الضعف:

• التحديات الخارجية:

- المنافسة الإقليمية: تقدم بعض دول المنطقة حزم حوافز أوسع أو أكثر استقراراً مؤسسياً، ما يفرض على الجزائر تحسين جاذبية المنظومة ككل وليس الجانب الجبائي فقط.
- التصنيف الدولي: تُظهر المؤشرات الدولية لترتيب بيئة الأعمال فجوات في بعض الأبعاد الإجرائية والمؤسسية، ما يستدعي برامج إصلاح دقيقة لتحسين ترتيب الجزائر وجذب الاستثمارات النوعية .
- الصورة الذهنية: يتطلب تحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية جهود ترويج واستقرار تنظيمي وإبراز قصص نجاح، مع تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والشفافية المعلوماتية (قليل، 2018)

• نقاط الضعف في تطبيق الامتيازات

- الامتيازات وحدها غير كافية: تفيد الأدبيات بأن الحوافز الجبائية، رغم أهميتها، لا تعوّض عن ضرورة تحسين جودة المؤسسات، تبسيط الإجراءات، وتطوير البنية التحتية والأسواق، لضمان أثر مستدام .
- ضعف الوعي: لا يحيط بعض المستثمرين، خاصة الصغار والناشئين، بجميع الامتيازات والقنوات الرقمية المتاحة، ما يستدعي جهود توعية ومرافقة تقنية مستمرة.
- غياب التقييم المستمر: الحاجة إلى آليات مؤسسية لقياس أثر الامتيازات بانتظام وفق مؤشرات كمية ونوعية، ولربط استمرار أو تعديل المزايا بنتائج فعلية على الاستثمار والتشغيل والتصدير .
- تكشف القراءة المزدوجة للنصوص والتطبيق أن منظومة الامتيازات في القانون 22-18 صُممت بشكل متدرج ومرن يراعي اختلاف القطاعات والأقاليم وحجم الأثر، وتستند إلى رقمنة متنامية وضمانات قانونية محسّنة، ما رفع من قابلية الجذب على المدى المتوسط. غير أن تعظيم الأثر يتطلب تقليص فجوات التنفيذ عبر تسريع التنسيق متعدد الهيئات، وتحسين تمويل المشاريع، ومعالجة اختناقات العقار والبنى التحتية، وتكثيف التوعية والتقييم الدوري، حتى تتحول الامتيازات من محفز دخول إلى رافعة تحول هيكلية مستدام في الاقتصاد الوطني.

6. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ الإطار التحفيزي الذي أرساه القانون 22-18 قد أعاد صياغة علاقة السياسة الجبائية بمنظومة الاستثمار عبر مقارنة شمولية تدرّج على طول دورة المشروع، وتستند إلى مبادئ الحرية والمساواة والشفافية واليقين التشريعي، بما يعزّز قابلية التنبؤ ومُحسّن مواءمة الحوافز مع

الأهداف التنموية الوطنية. وقد أظهرت القراءة المقارنة لمحاور الامتيازات خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، والأنظمة التحفيزية الثلاثة، أنّ التصميم المؤسّس على التنوع والمرونة يتيح ربط المزايا بالأثر المتوقع على القيمة المضافة، والتشغيل، والتوازنات الإقليمية. كما برهنت الرقمنة والمنصة الموحّدة للمستثمر على دور محوري في تقليص عدم اليقين الإجرائي، وتسريع تدفق المعلومات بين الهيئات، وتحسين شفافية المسارات. مع ذلك، أبرزت النتائج أنّ الأثر التحفيزي للحوافز الجبائية وشبه الجبائية يظل مشروطاً بمعالجة عوائق التنفيذ: تبسيط المسارات الإدارية وتوحيد التفسيرات، تحسين جاهزية العقار الاقتصادي والبنى التحتية في المناطق ذات الأولوية، وتيسير الولوج إلى التمويل عبر أدوات ضمان وتقاسم مخاطر. كما تبيّن أنّ تحويل الحوافز إلى مكاسب نموّية مستدامة يقتضي تفعيل آليات تقييم دوري صارم يقيس التكلفة الجبائية لكل منصب شغل، ونسبة المحتوى المحلي، والعائد الجبائي اللاحق، وربط استمرار المزايا بتحقيق مؤشرات أداء قابلة للتحقق.

إنّ قيمة هذه الخلاصات تكمن في تحويل الامتيازات الجبائية من آلية لتخفيض تكاليف الدخول

إلى رافعة للتحويل الهيكلي، متى ما اقترنت بإصلاح مؤسسي متسق، وتمويل كفء، وبنية تحتية داعمة، وإدارة أداء قائمة على النتائج.

7. التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- تثبيت الاستقرار التشريعي وتوضيح الأحكام القانونية: خلال فترات الاستفادة وتلافي التعديلات المفاجئة، مع نصوص تطبيقية واضحة وحدود زمنية للتفسير الإداري، بما يقلل عدم اليقين ويؤخّذ القرارات عبر المستوى الوطني.
- تفعيل الرقمنة وربط الإدارات إلكترونياً: عن طريق توسيع وظائف المنصة الرقمية وربطها ببيانات الضرائب والجمارك والسجل التجاري والمحافظات العقارية، وتعميم الواجهات البينية لتقليل الإدخال المكرر وتسريع التبادل الآني للبيانات.
- تطوير البنية التحتية وحل مشكلة العقار الاقتصادي: عن طريق تسريع تهيئة المناطق الصناعية واللوجستية وربطها بشبكات النقل والطاقة والاتصالات، وتخصيص محافظ عقارية جهوية مُعلنة رقمياً بشروط شفافة وأسعار تنافسية.

بالاستثمار

- التقييم المستمر لفعالية الامتيازات: عن طريق إنشاء مرصد وطني أو وظيفة دائمة داخل الوكالة لتتبع مؤشرات مثل التكلفة الجبائية لكل منصب شغل، ونسبة المحتوى المحلي، والعائد الجبائي اللاحق، وتعديل مدد الإعفاء وشروط الأهلية وفق نتائج القياس.
- التنوع الاقتصادي مع تركيز قطاعي: بتوجيه المزايا نحو سلاسل القيمة ذات الإنتاجية العالية قابلة للتصدير في الصناعة والتكنولوجيا والطاقات، وربط استمرار الامتيازات بتحقيق نسب إدماج محلي وتكوين ونقل تكنولوجيا تدريجية.

8. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- ناصر مراد. (1996). الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي. جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية.

المقالات:

- بن شهيدة سارة ، حمداني موسى. (بلا تاريخ). التدابير الضريبية الداعمة للإقتصاد الجزائري في ظل قانون المالية لسنة 2022. مجلة أبعاد إقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس- الجزائر ، رقم المجلد 12، العدد 02 ، ص 47.
- لموشي زهية. (جانفي، 2018). الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر. المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، صفحة 4.
- جمعي محمد، (2024) آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، ص 228.

المدخلات

- بن هلال ندير ، أ.د أسياخ سمير، إشكالية ضبط تعريف مصطلح الاستثمار. موضوع المؤتمر : المخاطر البيئية للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، الجزائر.

الأطروحات:

- حسايني لامية، (2017)، مبدأ عدم التمييز بين الاستثمارات في القانون الجزائري. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية الجزائر.

- قليل نبيل (2018) أطروحة دكتوراه بعنوان "إمكانية تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر من خلال تفعيل الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" جامعة الجزائر 3 ، صفحة 24
المواقع الإلكترونية:

- موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (جويلية 2025) . <https://www.AAPI.dz>

- أيمن سلحاني، هل تتدفق الاستثمارات الأجنبية بعد اعتماد القانون النقدي والمصرفي الجديد، الجزائر- هل-تتدفق-الاستثمارات <https://www.aljazeera.net/author/2023/04/10>
القوانين والتشريعات:

- الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 50، ص 5-11.

- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 60، ص 5-12

- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 60، ص 5-12.

- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 22-299 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات والتنازل عليها أو تحويلها، وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الاتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 60، ص 12-28.

- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 22-301 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 لقائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، عدد 60، ص 12-28.

- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 المحدد لمعايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكة التقييم، عدد 60، ص 43-57.

- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 المحدد لمعايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكة التقييم، عدد 60، ص 43-57.

- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 22-303 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 المتعلق بمتابعة الاستثمارات والتدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات الالتزامات المكتتبة، عدد 60، ص 57-63.